العدد 9 مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية نيسان 2025
No. 9 Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences April 2025
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

دور الإنسان في أفعاله الاختيارية عند الشيخ محمد طه الباليساني (1415هـ) من خلال تفسيره:حسن البيان في تفسير القرآن

أ.د بختيار نجم الدين شمس الدين
07719898606
الباحث: كوران جمال محمد معروف
07722268770
جامعة السليمانية، كلية العلوم الإسلامية، قسم: أصول الدين
goranjamal2011@gmail.com

هذا البحث محاولة لبيان رأي الشيخ الباليساني (رحمه الله) لمسألة من أهم المسائل الكلامية التي دار حولها الخلاف بين المتكلمين المسلمين وهي: دور الإنسان وتأثيره في أفعاله الاختيارية، حيث تكلم الشيخ عن مذهب أهل الجبر النفاة لتأثير القدرة الإنسانية في تصرفاتهم، والقدرية الذين يقولون بأن الإنسان هو الذي يستقل بخلق أفعاله الاخيارية وأن الله تعالى أعطانا الإرادة القدرة على ذلك، ولو لم يكن الأمر كذلك لما كان للتكليف والثواب والعقاب معنى، وفي الأخير يتكلم عن مذهب أهل السنة والجماعة الذاهبين إلى رأي وسط بين الجبر المحض والحرية المطلقة، فالله سبحانه هو خالق أفعال الإنسان وجميع تصرفاته ... وللإنسان مدخل في مقدوره من حيث إرادته وميله وكسبه له، وفي النهابة يذكر الرأي الراجح في المسألة. وقسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة تتضمن أهم نتائج البحث، ثم ذكرت قائمة المصادر والمراجع

كلمات مفتاحية : أفعال، الجبر، الحرية، الكسب، الباليساني

The Role of Human in Voluntary Actions According to Sheikh Muhammad Taha Al-Balisani (1415 AH) in His Interpretation: Husn Al-Bayan fi Tafsir Al-Quran

Prof. Dr. Bakhtiar Najmuddin Shamsuddin
Researcher: Kuran Jamal Muhammad Marouf
University of Sulaimaniyah, College: Islamic Sciences, Department: Fundamentals of *Religion*

This research aims to explore the perspective of Sheikh Muhammad Taha Al-Balisani, may God have mercy on him, on one of the central theological debates in Islamic thought: the role of human agency in voluntary actions. This issue has historically been a point of contention among Muslim scholars. Sheikh Al-Balisani addresses the views of various theological schools, including:The Jabriyah, who deny any influence of human ability on voluntary actions, asserting that all actions are predetermined by divine will.The Qadariyyah, who hold that humans are independent in creating their voluntary actions, claiming that God has endowed them with will and ability, thus making divine reward and punishment meaningful.The Sunnah and the Jama’ah, who adopt a middle position between these two extremes, arguing that while God is the Creator of all human actions, humans still have a role in their voluntary actions through their will and inclination.In his interpretation, Sheikh Al-Balisani provides a nuanced discussion of these doctrines and concludes by presenting the prevailing opinion on the

matter.The research is structured into an introduction, a preface, two main chapters, and a conclusion summarizing the key findings. A comprehensive list of sources and references is also included.

Keywords: Sheikh Al-Balisani, determinism, free will, human , theology.

المقدمة

يعتبر الخلاف حول دور الإنسان في أعماله أو مسألة أفعال العباد أول مسألة عقدية يرجع الخلاف فيها إلى عهد الصحابة (رضوان الله تعال عليهم) وفي حياة الرسول ﷺ كما في لحديث الذي رواه ابن ماجة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: خرج رسول الله ﷺقد على أصحابه وهم يختصمون في القدر، فكأنما يفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، فقال: «بهذا أمرتم؟ أو لهذا خلقتم؟ تضربون القرآن بعضه ببعض، بهذا هلكت الأمم قبلكم». قال: فقال عبد الله بن عمرو: "ما غبطت نفسي بمجلس تخلفت فيه عن رسول الله ﷺقد ما غبطت نفسي بذلك المجلس وتخلفي عنه"(1).

ومن أجل ذلك كله نقل عن جماعة من السلف قولهم أنه: إذا بلغ الكلام إلى القدر فأمسكوا(2)، وهذا الموقف ليس بغريب منهم خصوصا إذا علمنا بأن النبي ﷺ قد نهى المسلمين بنفسه عن الخوض في مسائل القضاء والقدر، وقال: ((إذا ذكر القدر فأمسكوا))(3)،

ومع نهي النبي ﷺ عن الخوض في هذه المسألة وتحذيره لأصحابه من الخوض فيها، إلا أن ذلك لم يغلق باب التسائل عن قضية الجبر والاختيار وحرية الإرادة الإنسانية في زمنهم، فقد روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه " أن رجلا قال له يا أمير المؤمنين: أَيُحِبُّ رَبُّنَا أَنْ يُعْصَى؟ قَالَ: أَفَيُعْصَى رَبُّنَا قَهْرًا؟ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَنِي الْهُدَى وَمَنَحَنِي الرَّدَى أَأَحْسَنَ إِلَيَّ أَمْ أَسَاءَ؟ قَالَ: إِنْ مَنَعَكَ حَقَّكَ فَقَدْ أَسَاءَ، وَإِنْ مَنَعَكَ فضله فهو يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ"([4]).

ولذلك تعتبر مسألة الجبر والاختيار أو القضاء والقدر من أشد المسائل غموضا، وأعظمها تشعبا وتفرعا، وأكثرها إثارة للشبهة، وذلك لأن أصل القدر سر الله تعالى في خلقه لم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتسليم بذلك دون جدال أو مراء يعتبر من أعظم أسس الإيمان، وقد زل فيها قدم كثير من الناس، وحارت بسببها عقول العلماء والحكماء، حتى سماها البعض بأنها مشكلة المشاكل، ومعضلة المعضلات، **وتأتي أهمية هذه المسألة** من أنها تتعلق بصفات الله تعالى وأسمائه وأحكامه وأفعاله، كما هي داخلة في خلقه وأمره وقضائه وقدره.

ومشكلة الجبر والإختيار ليست مشكلة الإسلام والمسلمين فقط، بل هي ظاهرة عامة تميز الجماعات المتدينة بوجه خاص، ولذلك فهي موجودة أيضا في الفكرين: اليهودي والمسيحي، حيث مال القراءون من اليهودية واليعاقبة من المسيحية إلى الجبر، في حين ذهب الربانيين والمسيحية الشرقية إلى القول بالاختيار وحرية الإرادة الإنسانية (5).

---

1) رواه ابن ماجة في سننه، المقدمة، باب في القدر، رقم الحديث (85)، 63/1، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومجموعة، دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009م.

2- ابن عذبة، الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية ، ص: 26، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، 1322هـ.

3- الحارث بن محمد بن أبي أسامة، مسند الحارث (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث)، باب: إذا النهي عن الكلام في القدر،رقم الحديث: (742)، 748/2، تحقيق، د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1413هـ – 1992م.

4 - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 279/11، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م.

[5] - ينظر: محمد السيد جليند، محاضرات في العقيدة الإسلامية، ص: 162- 163، دار الهاني- القاهرة، د.ط، د.س.

وهذا البحث محاولة لبيان رأي الشيخ محمد طه الباليساني في مسألة أفعال العباد ودور الانسان في أفعاله الاختيارية، وقسمته إلى تمهيد ومبحثين، أما التمهيد فأعرّف فيه بالشيخ محمد طه الباليساني بشكل مختصر، ثم أذكر في المبحث الأول: رأي القدرية وأصحاب الجبر ورد الشيخ الباليساني عليهم، أما المبحث الثاني: فخصصته لبيان رأي أهل السنة والجماعة في المسألة، ثم تأتي بعدها الخاتمة وأهم نتائج البحث.

التمهيد
في التعريف بالشيخ محمد طه الباليساني

اسمه: هو الشيخ العلامة الفقيه والمفسر المتكلم محمد بن الشيخ طه بن الشيخ علي بن الشيخ عيسى بن الشيخ الملا مصطفى (السوراني) الباليساني، ويمتد نسب الشيخ إلى (الشيخ خضر الشاهوئي) الذي يمتد نسبه إلى الإمام موسى الكاظم، وهو من أولاد الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب.

ولادته: يخبر الشيخ الباليساني عن مكان ولادته وزمانها معتمداً في ذلك على قول والديه فيقول:(انا مثل ما يقول والداي ولدت في أول الخريف سنة 1917م في قرية باليسان. (بميلادي أظلمت الدنيا أو تنورت؟ والله اعلم).

كنيته: أبو أحمد وقيل أبو حسين، وكنى الشيخ نفسه بـ(أبي حسين)، بقوله:

أأبا حسين والمنية حكمها ماضٍ وليس لواحد من مهرَعِ
والحب منتظرٌ فراق حبيبه والنـاس بين مُوَدِّعٍ ومُوَدِّعِ

لقبه: فقد لقب بألقاب شتى، فكان أول ألقابه شعريا (داعي) وقد أُشتهر به في أشعاره لما قال في شعره:

محمد أتاك مرتجيا رضاك ويطلب حماك في القبر ثم الحشر
(داعي) أتاك يدعو للعفو لا ترده من لي سواك ربي ربا أريه فقري

وقد نبه في حاشية الشعر بقوله: كلمة داعي هو لقبي في الشعر. كما لقب نفسه بألقاب أخرى باللغة مثل: (داماو) أي (الفقير) و (ئازاد) أي الشخص الحر، غير أنه لم يشتهر بأي من هذه الألقاب بين الناس، بل اشتهر بـــلقب (البـــاليساني) لولادته بباليسان.

رحلاته وطلبه للعلم: بدأ الدراسة عند واده الشيخ طه الباليساني وأخوه الكبير الشيخ علي الباليساني وهو صغير وعندما بلغ الباليساني الثانية عشرة من عمره أرسلته أُمه إلى قرية (سكتان)(6) ليتلمذ هناك على يد "ملا عبدالله السكتاني"، وعندها انتظم الشيخ في خدمة الملا "عبدالله الهرتلي" وأصبح من تلامذته، ومنذ ذلك الوقت استمر رحلات الشيخ العلمية كغيره من طلاب العلوم الشرعية، وأنه لم يكل من الترحال والتجوال في طلب العلوم، ولم يشأ أن يبتعد عن الهجرة في سبيل طلب العلم الذي كان سمة العصور والدهور، ولذلك قد تجول الشيخ -رحمه الله- في نواحي البلاد كلها، طلباً للعلوم الشرعية والمعرفة الربانية، وقد عانى الكثير في أثناء ترحاله، ومن الأسماء الأخرى التي تتلمذ الشيخ على يدهم كل من: ملا أحمد التوتمي وملا قادر الباليساني ، وملا مصطفى التوتمى، وملا عبدالرحمن غريب الكويي، وغيرهم، وبعد هذه الجهود الكبيرة والرحلات العلمية أخذ الشيخ الإجازة العلمية من شقيقه الأكبر الشيخ عمر في سنة1941م.

تخرج من مدرسة الشيخ محمد طه الباليساني وعلى يديه العديد من طلبة العلوم الشرعية، وذلك لما نال من المكانة المرموقة والشهرة العالية في العلم والمعرفة، ، وترك الشيخ خلال رحلته ومسيرته العلمية الطويلة

(6) سكتان: قرية في منطقة خوشناو و في (وادي "دؤلّي" هيران و نازةنين) على مسافة 25كم تقريباً شرقاً من ناحية خوشناو.

بين الدراسة والتدريس آثاراً علمية كثيرة متنوعة، وقد قدم بذلك للمكتبة الإسلامية نتاجاً فكرياً نافعاً قيماً نافعة في مختلف العلوم: كالتفسير والتجويد، والعقيدة، والفقه، واصول الفقه، والشعر والأدب، والقصص والتأريخ والعبر والدعوة والإرشاد.

وفاته: كانت وفاته تعود إلى إصابته بمرض عضال، توفي بعد حياة إيمانية علمية تربوية في 24 /نيسان سنة 1995م، في مسكنه ببغداد، وقد توفي -رحمه الله- عن عمر ناهز (77) سنة، ودفن في روضة الأولياء بجامع مقبرة الشيخ عبدالقادر الكيلاني.[7]

المبحث الأول

أفعال العباد بين الجبرية والقدرية

قبل الخوض في المسألة ينبغي الإشارة إلى أن العلماء قد قسموا أفعال العباد بشكل عام إلى قسمين:

القسم الأول: الأفعال الاضطرارية: التي لادخل للإنسان فيها، وهي التي لا قدرة ولا اختيار له فيها،فهي باتفاق العلماء مخلوقة لله تعالى، وإن كان قائما بالعبد، إذ لا محل للعبد فيها، وبناء على ذلك فلا تكليف فيها، ولا ثواب ولا عقاب بها، مثل: حركة رجفة العين، ورعشة اليد، ونبض القلب، وألم الجوع والعطش، وكحركة الجهاز العصبي والهضمي...الخ.

القسم الثاني: الأفعال الاختيارية: وهي الأفعال المباشرة الاختيارية التي تصدر بمباشرة العبد على وفق إرادته، كتصرفهم، وقيامهم، وقعودهم، وكلامهم، وغير ذلك من الأفعال التي يشعر الإنسان بأن له فيها قدرة واختيار، وهذه الأفعال الإختيارية هي التي اختلفت الفرق الإسلامية حولها وذهبوا فيها مذاهب مختلفة، كما سيأتي تفصيله بإذن الله تعالى، وقد أشار الشيخ البالساني إلى أن أفعال الله تعالى كلها اختيارية، بعكس أفعال العباد(8).

وقد نص العلماء على أن الله خلق في الإنسان أفعاله بنوعيها كما أشار إلي ذلك الصابوني وصدر الشريعة بقولهما :" التفرقة ضرورية بين: الأفعال الاختيارية، والاضطرارية"([9])، ونقل العلامة طاش كبري زادة: اتفاق جميع أهل الملّة على هذه التفرقة، وعبر عن ذلك بقوله: " الوجدان يشهد بأن للعبد أفعالا اختيارية واضطرارية، وأن الأولى بيده دون الثاني"([10]).

لقد اختلفت المذاهب الإسلامية حول ما يفعله المكلفون من أفعال بمعنى: هل هم مخيرون ومختارون فيها، أم مسيرون إليها ومجبورون عليها، وهل أفعال العباد مخلوقة لله تعالى من غير استطاعة من الإنسان فيكون

---

(7) ينظر في ترجمة حياة الشيخ لكتاب: (من كيَم؟ من أنا؟): الشيخ محمد طه الباليساني، مسودة مخطوطة ، محفوظة في مكتبة ابنه د. أحمد الباليساني، يتكلم فيها عن سيرة حياته، والأكليل في محاسن أربيل، عبد الله الفرهادي، ص317، ط/1، كردستان - أربيل، 1422هـ، ميژووي زانایاني كورد (تاريخ علماء الكرد)، ملا طاهر ملا عبدالله البحركي، 133/3، ط/1، مطبعة ئاراس، 2010م.

[8]- ينظر: الباليساني، حسن البيان في تفسير القرآن، 38/1، دار إحياء التراث العربي، ط:1، 1438هـ- 2017م، طاش كبري زادة، رسالة القضاء والقدر، ص: 90، اعتنى به: محمد زاهد جول، منشورات الجمل، ط: 1، 2008م، قحطان الدوري، المذاهب الإسلامية ومدارسها، ص: 420، كتاب ناشرون، ط: 6، 1437هـ- 2016م، عمرو فسيق الداعوق، المرشيد المفيد إلى علم التوحيد، ص: 188، دار اليشائر الاسلامية- بيروت، ط: 1، 1428ه- 2007م.

9- الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، ص: 113 تحقيق: د. فتح الله خليف، دار المعارف، د. ط، 1969م، وشرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، للتفتازاني 1/ 348، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط:1، 1416 هـ - 1996م. وقال التفتازاني: إنا نجد تفرقة ضرورية بين الأفعال الاضطرارية والاختيارية كالسقوط والصعود وحركتي الأخذ والرعشة (نفس المصدر السابق، ص: 331).

10- رسالة القضاء والقدر، ص: 71.

مجبرا ويكون المؤثر في فعل العبد قدرة الله تعالى، أم هي ليست مخلوقة لله تعالى، وإنما العباد هم الخالقون، وعليه يكون الثواب والعقاب بناءا على ما قدمت أيديهم؟

وقد أشار الشيخ الباليساني إلى هذه التساؤلات بقوله: " إذا كان ضلال من ضل من الله تعالى وبخلقه وإرادته وهداية من اهتدى كذلك، فلماذا يعذب الله تعالى أهل الضلال أو يثيب أهل الهداية، فليعذب الكل أو يثيب الكل مادام كل ذلك من عنده ولم هذا الفرق بينهما؟([11]).

وذد ذكر الباليساني إلى أن أن علماء المسلمين ذهبوا في مسألة أفعال العباد وأخلاقهم إلى ثلاثة مذاهب رئيسة، وذلك على النحو الآتي:

المذهب الأول: الجبرية ([12])

قال الشيخ الباليساني متحدثا عنهم: يقولون أن كل أعمال العبد وأوصافه مخلوقة لله تعالى، وبالتالي لا دخل للعبد فيه، فالعبد كالقلم بين يدى الكاتب يحركه الله تعالى كيف يشاء ([13])، وذهبوا إلى أن المؤثر في أفعال الإنسان إنما هو قدرة الله تعالى فقط بلا قدرة من العبد أصلا، وألغوا الحرية والاختيار للعبد في أفعاله لا بطريق التأثير ولا بطريق الكسب، وربما أرادوا بقولهم : ولا بطريق الكسب: لا بطريق المقارنة، بمعنى: أنه ليس للعبد قدرة مقارنة للفعل حتى ولو كان بلا تأثير منه(14)، وبذلك فقد سلبوا من الإنسان قدرته واختياره وإراداته وزعموا أنه مجبور على أفعاله، فهوكالريشة المعلقة في الهواء تقلبها الرياح كيف تشاء، وإنما تنسب الأفعال إليه على سبيل المجاز كما تنسب إلى الجمادات والنباتات، فيقال: سقطالحجر، وتحركالغصن، وأثمرت الشجرة، وطلعت الشمس، ودارت الرحى، بدونأن يكون للعبد أي قدرة أو فعل في الحقيقة، فالأفعال كلها جبر، والثواب والعقاب جبر، وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضا كان جبرا(15).

وفي جواب من يتسائل: إذا كان العبد مجبرا عندهم – كما يقولون-- فكيف يجوز معاقبته على أفعاله السيئة والتي لا دخل له فيها، يجيب الشيخ الباليساني بأنهم يرون: " أن الله تعالى ليس بظالم عبده إذا استعمله في الشر وعاقبه على ذلك، فإن الإنسان ملك لله تعالى يتصرف فيه كيف يشاء قال تعالى: ﴿ لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء:23]، إذ لا يخلو عن حكمة ومصلحة بالنسبة إلى نظامه البديع العام وإدارة هذا الكون وما فيه من المخلوقات والأسرار"(16).

ويوضح الباليساني وجهة نظر أهل الجبر في هذه المسألة أكثر ويضرب مثالا يقول فيه: نقول – ولله المثل الأعلى- إذا راينا إنسانا بيده عودان، يدخل أحدهما في النجاسة لتحريكها وإزالتها، ويستعمل الآخر لادخاله في ماء الورد، فعندما يخرج العودين تراه يشم ما أدخل في ماء الورد ويذهب بما أدخله في النجاسة فيغسله بالماء الحار والصابون أو غير ذلك لتنظيف العود وإزالة النجاسة والرائحة الكريهة منه، فكما أن عمله هذا يقدر ويمدح لأنه فعل كل ذلك لمصلحة ولحكمة فكذلك الله تعالى يستعمل عبدا في الخير ويثيبه وآخر في الشر

---

11 - حسن البيان، 2750/6،

12- الجبر في الاصطلاح الكلامي هو: نفي الفعل حقيقة عن الإنسان، وإضافته إلى الله. ثم إن المجبرة انقسمت إلى قسمين: 1- جبرية خالصة: وهي التي لا تثبت فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا، 2- وجبرية متوسطة: وهي التي تثبت قدرة غير مؤثرة للعبد(نشار، نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، 343/1، دار المعارف، ط: 8، د.ت).

13 - ينظر: الباليساني، حسن البيان، 6/ 2750- 2751.

14- ينظر: نشر الطوالع للمرعشي، ص: 432، وهذا الكلام مبني على ما في شرح المواقف من أن معنى الكسب عبارة عن: مقارنة فعل العبد لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك تأثير لقدرة العبد (ينظر: نشر الطوالع شرح طوالع الأنوار من مطالع الأنظار للإمام البيضاوي، نفس الصفحة، تحقيق: محمد يوسف إدريس، دار النور المبين للدراسات والنشر- الأردن، ط: 1، 1434هـ- 2013م).

15- ينظر: الفرق بين الفرق للبغدادي، تحقيق: محمد فتحي النادي، دار السلام، القاهرة، ط: 1، 2010م، ص: 239، والملل والنحل للشهرستاني، تحقيق : محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت ، 1404ه 1/ 85.

16 - حسن البيان في تفسير القرآن، 2751/6.

ثم يطهره بالعذاب، فيجب أن يشكر الله تعالى ويحمد ويمدح على ذلك لأنه لم يفعل ذلك إلا لحكمة ومصلحة والله عليم حكيم(17).

ثم يقول الشيخ الباليساني: " فأصحاب هذا المذهب يفسرون الآية على ظاهرها ويقولون:﴿ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١]، أي: يخلق الله تعالى الضلالة أو الهدى لمن يشاء من عباده أراد ذلك العبد أو لم يشأ وجعل لكل واحد منهما عاقبة ومنزلة، وإرادته وعمله هذا عدل وحسن لأن كل إنسان ملكه وكل ما خلق له لا يخلو عن حكمة ومصلحة يقتضيها نظام هذا الكون وما فيه من الموجودات"(18).

فالجبرية تهربوا من أن يسمى غير الله تعالى خالقا لا بالذات ولا بالتّبع، فهو مسير ليس له من القدرة شيء، ولا يكون الله تعال بذلك ظالما، لأن الظلم هو التصرف في ملك الغير بغير إذنه، والعبد هو ملك لله تعالى خلقه ويتصرف فيه كيف يشاء، والنتصرف في ملكه ليس بظالم كيف كان تصرفه، فمحط الثواب والعقاب هو محض إرادة الله سبحانه (19).

وقد استدل هؤلاء على صحة مذهبهم بالآيات التي تستند فعل العبد إلى الله تعالى، والتي تفهم منها على أن الله تعالى خالق كل شيء وأن أفعال الإنسان قد حدد مسبقا، مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: 51]، وقوله سبحانه: ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر: 31]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: 96]، إلى غير ذلك من الآيات القرآنية الواردة في هذا الباب.

وقد أشار الشيخ ابن تيمية إلى أن الجبرية قد أثبتوا القدر وآمنوا بأن الله رب كل شيء ومليكه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه خالق كل شيء، وهذا بلا شك حسن وصواب. لكنهم قصروا في الأمر والنهي والوعد والوعيد، وذهبوا إلى الاحتجاج بالقدر على ما يرتكبونه من المعاصي والشرور، بل وأفرطوا في ذلك حتى صاروا من جنس المشركين الذين قالوا: ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 148](20).

وقد ردّ الباليساني على الجبرية الذين قالوا بعدم وجود أي نوع من القدرة والاختيار للعبد في أفعاله، بحجة أن الله تعالى أجبرهم عليها، وبيّن في مواضيع عديدة من تفسيره بطلان هذا الرأي وأن العبد له قدرةوهبها الله تعالى له، حيث قال: بالقدرة التي منحها الله تعالى للعبد يعمل هذا العمل أو ذاك، ولولا القدرة التي يهبها الله تعالى للعبد ما كان يقدر على شيء، فهو قادر بقدرته التي خلقها الله تعالى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[الصافات: 96](21).

وقال: " ومن أقرب الموجودات إلى العبد والدّالة على وجود الله تعالى القدرة التي يهبها الله تعالى للعبد فيعمل بها الأعمال وينجز بها الأشغال"(22).

وذكر في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: 253] " .... إن الله تعالى لم يجعل من عادته الجبر للناس على الخير أو الشرّ، بل جعل الاختيار بأيديهم، فمن أراد الخير يسّره له، ومن

17 - حسن البيان، 2751/6.
18 - المصدر السابق، نفس الصفحة.
19- ينظر: حسن البيان، 38/1، القول الوفي في شرح اللطف الخفي، مخطوط لم يطبع بعد، عندي نسخة مصورة من النسخة الخطية المحفوظة من مكتبة نجله الشيخ أحمد الباليساني، ص: 91.
20- ينظر: مجموعة الرسائل والمسائل، تعليق وتخريج : السيد محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي د. ط، د. س، 5/ 127-128.
21- حسن البيان، 37/1.
22- حسن البيان، 1144/3.

أراد الشرّ أصابه امتحانا لهم"([23])، ولوشاء الله أن يجمع الكفار جميعا على الهدى جبرا بالآيات أو بغيرها (لجمعهم على الهدى) جبرا، إلا أنه سبحانه لم يشأ الجبر، لأنّ في الجبر لا يبقى فضل لأحد على أحد، ولذلك جعل الله تعالى الهداية إلى إختيارهم، فمن أرادها خلقها الله له، ومن لا فلا، ليميّز الخبيث من الطيّب([24]).

كما أكد على ذلك في تفسير قوله تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا﴾: فقال: " ولو شاء الله أن يجبرهم على التوحيد ما أشركوا، ولكن الله تعالى لا يجبر احدا على الحقّ أو الباطل، وإنما يبيّن لهم الحقّ ثمّ يجعل الاختيار في أيديهم، فمن اختاره فله الفضل والثواب، ومن لا فعليه الخزي والعقاب"([25]).

وهكذا نرى أن الشيخ الباليساني يؤكد مرارا على أن الله تعالى لم يجعل الجبر من عادته، بل خلق الناس وأعطاهم عقولا وأبصارا وسمعا ونصب لهم الأدلة على الحق والباطل، ثمّ نبههم على ذلك بإرسال الرّسل وإرشادهم إلى الحقّ، ثم جعل الاختيار بيدهم، فمن أراد الحقّ واتّباعه يسّره له، ومن لا تركه كما أراد، فالّذين يتّبعون الباطل بعد بيان الحق وإلزام الحجة فهم الذين ظلموا أنفسهم كما قال تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَٰكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس: 44]، وفي تقديم (أنفسهم) على (يظلمون) إفادة الحصر أي: يظلمون أنفسهم فقط، حيث يجعلونها مستحقة للعذاب(26).

ويعتبر جهم بن صفوان الراسبي أول من قال بمقالة الجبر، حيث لا يعلم في الإسلام أحد قبله قال بمثل هذا القول، وقوله بالجبر أتى من جهة قوله: بوحدة الوجود، حيث ذكر بأنه لما سئل عن الله اختلى أياما ثم قال: هو في السماء والهواء وفي كل شيء ومع كل شيء(27).

غير أن الإمام الأشعري تكلم عن الجبرية على نحو آخر مخالف لما ذكره البغدادي و الشهرستاني أو ماشاع عنهم بشكل عام حيث يتم وصفوهم بأنهم يسلبون كل أنواع القدرة والاستطاعة عن الإنسان، ولكن الشيخ أبي الحسن الأشعري عرفهم على نحو أقل جبرية، حيث قال بأن الإنسان عند الجهم ليس مجبرا جبر الحيوانات الصماء أو جبر الجمادات القواسر(28).

المذهب الثاني: المعتزلة أو مذهب القدر:

قال الشيخ الباليساني: ويسمى أهل هذا المذهب بالقدرية -كما سيأتي بيانه-، وهم يقولون أن العبد هو الذي يخلق أعماله وأخلاقه الاختيارية وبيده اختيار العمل الصالح وخلقه، وبيده اختيار العمل الفاسد وإيجاده، وأن الله سبحانه وتعالى لا دخل له في إيجاد أعمال العباد هذه، إلا أن القدرة التي يخلق العبد بها الأعمال هي من خلقه تعالى، فلكون العبد خالقا لأفعاله يثاب على الخير ويعاقب على الشر(29).

هكذا وبخلاف الجبرية أثبتت المعتزلة قدرة العبد على الفعل، وهذه القدرة عندهم تكون قبل الفعل، وهي قدرة على الشيء وعلى ضده، وعليه نسبوا جميع أفعال الإنسان إليه، وقالوا بأن الله تعالى لم يخلق فعل العبد، بل أن الأفعال الإختيارية إنما يخلقها العبد نفسه، ولكن بقدرة اختيارية غير موجبة قد أوجدها الله تعالى في العبد،

---

[23]- حسن البيان، 309/1.
[24]- حسن البيان، 2/ 727- 728.
[25]- حسن البيان، 765/2، ينظر أيضا: 3/ 1071- 1072.
[26]- ينظر: حسن البيان، 1071/3.
[27]- الكوثري (محمد زاهد)، الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط: 1، 2005م، ص: 5- 6.
28- القواسر من القَسر، قال ابن منظور: القَسْرُ القَهْرُ على الكُرْه، قسره يقسِره قَسراً واقتسره: غلبه وقهره، وقسَّره على الأمر قسرا أكرهه عليه، وفي حديث علي (رضي الله عنه): مربوبون اقتسارا، الاقتسار افتعال من القَسْر وهو: القهر والغلبة (ابن منظور، لسان العرب، دار صادر ، بيروت، لبنان ، ط:1، 1968م، حرف الراء، مادة: قسر، 5/ 91).
29 - حسن البيان في تفسير القرآن، 6/ 2751.

(30) وذلك لأنه لو لم يكن العبد قادرا ومختارا في أفعاله لما كان هناك معنى للثواب والعقاب أو للتكاليف الشرعية من الأوامر والنواهي، فضلا عن بعثة الرسل والأنبياء (على نبينا وعليهم أفضل الصلاة والسلام)، ويبدوا أن الذي دفع المعتزلة إلى هذا الأمر وإثبات الحرية الإنسانية هو تحقيق لمبدأ العدل الإلهي عندهم، ومن جهة أخرى فإن هذا الكون الذي نعيش فيه مليء بالشرور والآثام وأنواع من الظلم والفسوق، ولا يجوز أن يكون هذه الأشياء مرادة لله تعالى ولا مخلوقة له، لأنه لو كان كذلك لكان الله متصفا بالظلم وأنواع الشرور والقبائح، وهم ينزهون الله تعالى عن ذلك(31).

قال الشيخ الباليساني: "وأهل هذا المذهب يفسررون هذه الآية: ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾ ويقولون:

أي: فبالأوامر والنواهي والوحي يظهر الله ضلال من يشاء من عباده وهم الضالون، ﴿ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ المدثر:[31]، ويظهر هداية من يشاء من عباده وهم المهتدون، لأنه لولا الشريعة والأوامر والنواهي والوحي لم يتميز الضال من المهتدي والمؤمن من الكافر والصالح من الفاجر"(32).

ثم يقول الشيخ: فعند المعتزلة أن الفعل مخلوق للعبد، فخلقه للفعل الخير محط الثواب، والشر محط العقاب، فسبب الثواب والعقاب على هذا واضح، ومرادهم من ذلك تنزيهه تعالى عن كونه ظالما حينما يعذب عبده العاصي، إلا أنّه يلزمهم أن يكون هناك خالق غير الله تعالى وهو العبد(33).

ثم يجيب على شبهة المعتزلة بقوله: العبد ليس خالقا بالذات كما يدعون، بل بقدرة خلقها الله تعالى له صالحة للخير والشر، فصرف هذه القدرة هو من العبد، فيكون الله هو الخالق أصلا وإنما خالقية العبد بالتّبع (34).

يقول القاضي عبد الجبار: " اتفق كل أهل العدل على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك، ولا فاعل لها، ولا محدث سواهم، وأن من قال أن الله سبحانه خالقها ومحدثها، فقد عظم خطئه، وأحالوا حدوث فعل فاعلين"([35]).

وهكذا اتفق أهل العدل والتوحيد على أن الله تعالى غير خالق لأفعال العباد، ولم يشذ عن هذا إلا ضرار بن عمرو وحفص الفرد، حيث وافقا غيرهم من أهل السنة على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، كما نسب إلى معمر والجاحظ أنهما قالا: بأن أفعال العباد من فعل الطبيعة، أي: اضطرارية، كفعل النار للإحراق، والثلج للتبريد، وهي إنما نسبت إلى فاعليها مجازا لظهورها منهم، وأن العباد ليس لهم إلا الإرادة([36]).

وقد أطلق الفرق الإسلامية المخالفة للمعتزلة اسم: (القدرية) عليهم، ونسبوهم إجمالا إلى القدرية الأوائل، وذلك بسبب إثباتهم لقدرة العبد على خلق أفعاله. قال الإمام الأشعري:" القدري: هو من يثبت القدر لنفسه دون ربه عز و جل وأنه يقدر أفعاله دون خالقه"([37]).

30-قال القاضي عبد الجبار: " أفعال العباد غير مخلوقة فيهم، -بل- أنهم المخلوقون لها"(شرح الأصول الخمسة، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق وتقديم: الدكتور عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة: مصر، 1416ه – 1996م ص: 323).

[31]- محمد السيد الجليند، الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية- القاهرة، 1393ه-1973م، ص: 419.

[32] - حسن البيان في تفسير القرآن، 6/ 2751.

33- القول الوفي في شرح اللطف الخفي، ص: 87.

34- ينظر: القول الوفي ، ص: 87.

35- المغني، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق: نخبة من العلماء، مراجعة: د.إبراهيم مدكور- إشراف: د.طه حسين، وزارة الثقافة والإرشاد بمصر، 1958- 1965م 8/ 3.

36- عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، مكتبة الرشد- الرياض، ط: 2، 1416هـ-1995م، ص: 169- 170.

37- الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: د. فوقية حسن محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط: 1، 1397هـ 1977م، ص: 197، قال العلامة المقبلي: أطلق كل من المعتزلة والأشاعرة اسم القدرية على صاحبه، هؤلاء لإثباتهم القدرة للعبد، وهؤلاء لنفيها (العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، مصر، د. م، ط:1، 1328ه، ص: 284).

وقد سبقت القدرية الأوائل أتباع: (معبد الجهني و غيلان الدمشقي) المعتزلة في القول بحرية الإنسان واختياره، وكون العباد هم الذين يخلقون أفعالهم بأنفسهم، وإنكار قدرة الله تعالى وإرادته في أفعال العباد، والفرق بين المعتزلة وبين هؤلاء: أن المعتزلة يؤمنون بأن الله تعالى عالم أزلا بأعمال خلقه، فلم يزل عالما بمن سيؤمن وبمن سيكفر، أما القدرية الخالصة فقد أنكروا علم الله الأزلي، وقالوا بأن الله تعالى لا يعلم أفعال العباد إلا بعد وقوعها، وقد شاع عنهم قولهم: لاقدر وأن الأمر أنف([38])، وكأنما ينفون العلم القديم وشمول القدرة الإلهية (39).

وذهب البعض إلى أن المعتزلة قد اقتربوا من مذهب الجبرية في نهاية المطاف، وذلك حين قالوا: بأن القدرة الخالقة في العبد لأفعاله هي قدرة أودعها الله تعالى فيه وخلقها من أجله، يصير بها متمكننا من الفعل والترك([40]).

يقول الملاحمي: " ذهب الشيوخ إلى أن العبد فاعل لتصرفاته... والمحدث لتصرفه ليس إلا أنه حدث به على سبيل الصحة...ومعنى حدوثه على سبيل الصحة هو أنه حدث بحسب دواعيه، ولولا دواعيه لما حدث، ولو صرفه عنه صارف لما حدث، وهذا المعنى معلوم باضطرار العقلاء من الفاعلين...، فيعلمون في زيد أنه متى علم بما في دخول النار من المضرة العظيمة فإنه لا يدخلها([41]).

وفي النهاية أشار الشيخ الباليساني إلى لطيفة دقيقة تتعلق بما ذهب إليه كلا من الجبرية والقدرية بقوله: "إن من حق من رزقه الله الأعمال الصالحة أن ينظر إلى نفسه بعين الجبر، فينسب جميع أعماله إلى الله تعالى حتى لا يغتر بعمله الصالح، ومن حق من ابتلي بالأعمال الفاسدة أن ينظر إلى نفسه بعين القدر، فينسب جميع أعماله إلى نفسه حتى ينزجر ويتوب عن أعماله"([42]).

المبحث الثاني
بيان مذهب أهل السنة والجماعة في المسألة

وبعد الجبرية والمعتزلة جاء أهل السنة والجماعة ولم يعجبهم ما ذهب إليه هؤلاء وأولئك، ولذلك حاولوا أن يسلكوا منهجا وسطا بينهما، **وقد انقسم رأيهم في أفعال العباد ودور الإنسان في عمله إلى ثلاثة مذاهب رئيسة:**

المذهب الأول: السلف أو "أهل الحديث والأثر"

فيما يتعلق بمذهب السلف من هذه المسألة فقد نهى السلف الأوائل عن الخوض في مسألة القدر، وذلك خوفا من أن يخوضوا فيما أمر النبي ﷺ أن يتوقفوا عنده، حيث نهى النبي ﷺ قد صراحة عن ذلك واشتد غضبه

38- الأمر أنف ، أي مستأنف، ... يعني أنه يستأنف العمل السعيد والشقي ، ويبتدئ ذلك من غير أن يكون قد تقدم بذلك علم ولا كتاب ، فلا يكون العمل على ما قدر ، فيحتذي به حذو القدر ، بل هو أمر مستأنف مبتدأ" (السفاريني، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، مؤسسة الخافقين، دمشق، ط: 2، 1402هـ_1982م. 1/ 300).

39- ينظر: ابن القيم، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق وتعليق: عصام فارس الحرستاني، تخريج الأحاديث: محمد إبراهيم الزغلي، دار الجيل - بيروت، ط: 1، 1417 هـ - 1997م.ص: 9، حسن الشافعي، لمحات من الفكر الكلامي، لمحات من الفكر الكلامي، دار البصائر- القاهرة، ط: 1، 1431ه- 2010م، ص: 341-342، قحطان الدوري، العقيدة الإسلامية ومذاهبها، ص: 422.

40- يحيى هاشم حسن فرغلي، تجديد المنهج في العقيدة الإسلامية، دار الآفاق العربية، مصر، ط: 1، 2008م، ص: 203-204.

41- الفائق في أصول الدين، حققه وقدم له وعلق عليه: د. فيصل بدير عون، دار الكتب والوثائق القومية- مصر، 1431هـ-2010م، ص: 178- 179.

42- القول الوفي، ص: 96.

حين رأى بعض الصحابة في القدر، محذرا لهم من أن يضربوا كتاب الله تعالى بعضه ببعض([43])، بحيث يأتي أحدهم بآية ليثبت مراده ويتمسك به، ويأتي المخالف له بآية أخرى ليرد عليه ويبطل حجته، وتفضي المجادلة بينهم حتى تصل إلى المراء المنهي عنه شرعا([44])، حيث قال النبي ﷺ قد ((المراء في القران كفر))([45])، كما قال عليه الصلاة والسلام: ((أنا زعيم بيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقا))[46]، هذا إذا كان محقا، فكيف بمن كان مخطئا، أو كان كل همه تحقير الآخر وتنقيص شأنه والترفع عليه، حتى ولو كان ذلك على أساس تحريف معاني الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة؟، فالقرآن لم ينزل ليكذب بعضه بعضا بل ليصدق بعضه بعضا، وعلى المرء التصديق بما عرفه من الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره مع الإقرار به والتصديق على أن ما أخطئك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، وترك غير ذلك إلى عالمه وخالقه، ومن أجل ذلك كله فضل الأصحاب الأولون والسلف الصالحون عدم الخوض في مثل هذه القضايا الشائكة المنهية عن الخوض فيها، لما فيها من اللبس والخفاء، وخصوصا إذا لم يكن الشخص من العلماء الراسخين وأهل العلم.

وقد أشار العلماء إلى موقف هؤلاء السلف الأوائل وأنهم قالوا:" الأولى أن يسلك في هذا المقام طريقة السلف ويترك المناظرة فيه، ويفوض علمه إلى الله تعالى([47]).

ثم جاء دور التابعين فحاولوا أيضا أن يستمروا على نهج السلف، ويبتعدوا ما أمكن عن الخوض في مثل هذه الأمور التي لم يتطرق إليها السابقون الأولون، وقالوا: يسعنا ما وسعهم.

ولكن لما أكثر المتكلمون في الكلام عن القضاء والقدر والجبر والإختيار، وانتقلت هذه المسائل من مجالس العلماء إلى عامة الناس واستفحل أمرها، رأت جماعة من السلف وأهل الحديث ضرورة الرد على شبهات المخالفين والذود عن كتاب الله وسنة رسوله الكريمﷺ وتعتبر هذا نقطة خلاف فارقة بين السلف السابقين والسلف اللاحقين.

لقد ذكر الشيخ ابن تيمية مذاهب الجبرية والمعتزلة والاشاعرة وانتقدهم جميعا،ثم انتهى إلى رأي يوفّق فيه بين خلق الله تعالى لكل شيء وبين الإرادة الفاعلة للإنسان والتي هي أساس الثواب والعقاب والمسئولية والجزاء، وبذلك فرق بين الخلق والفعل، حيث نسب الأول لله تعالى، والثاني للعبد، فقال "ومما ينبغي أن يُعلم أن مذهب سلف الأمة مع قولهم: الله خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه على كل شيء قدير، وأنه هو الذي خلق العبد هلوعاً، إذا مسه الشر جزوعاً، وإذا مسه الخير منوعاً، ونحو ذلك،-فمذهبهم- أن العبد فاعل حقيقة وله مشيئة وقدرة، قال تعالى: ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ * وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: 28- 29]"(48).

43- ينظر: ما ذكرناه في مقدمة هذه المسألة.

44- ا لجدل: دفع المرء خصمه عن إفساد قوله: بحجة، أو شبهة، أو يقصد به تصحيح كلامه والغرض منه إفحام الخصم وإلزامه، أما المراء: فهو طعن في كلام الغير لإظهار خلل فيه، من غير أن يرتبط به غرض سوى تحقير الغير.
(الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية،-بيروت – لبنان، ط: 1، 1403هـ/ 1983م، ص: 74، 209).

45- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1421 هـ - 2001 م، رقم الحديث: (9479)، 15/ 288.

46- الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: 2، 1404ه، باب: الصاد، رقم الحديث: (7488)، 8/ 98.

47- نشر الطوالع، ص: 437، ينظر: الأصفهاني، مطالع الأنظار على طوالع الأنوار، مطالع الأنظار على طوالع الأنوار للبيضاوي،، طبع الكتاب مع المتن ومعه حاشية السيد الشريف الجرجاني، في مكتبة دار الكتبي، ط: 1، 1428هـ- 2008م ، ص: 193.

48- مجموعة الرسائل والمسائل، 5/ 142.

المذهب الثاني: الأشعرية

حاول الأشاعرة وعلى رأسهم الإمام أبي الحسن الأشعري أن يسلكوا منهجا وسطا بين المذاهب الأخرى في مسألة أفعال العباد، لذلك قالوا بـ(الكسب)، بمعنى: إضافة أفعال العباد إلى الله تعالى فعلا، وإلى العباد كسبا. وقد مر فكرة الكسب عند الأشاعرة بمراحل متعددة، بدءا بشيخ المذهب ومؤسسه الإمام أبي الحسن الأشعري، وانتهاء بمتأخري القوم الذين حاولوا تأويل موقف شيخهم الأشعري في قوله بالكسب إلى درجة أنهم لم يبقوا في النهاية على ما قاله الأشعري إلا اللهم مجرد التسمية بالكسب دون الإيجاد.

وقد أشار الشيخ الباليساني إلى الفرق بين مذهب المعتزلة والأشعرية، فقال: أما مذهب القدرية فإن الفعل وإن كان من خلق العبد ولا دخل لله تعالى عندهم، إلا أن القدرة التي يخلق العبد بها فعله فهي لله تعالى عندهم، فلو لم يخلق الله تعالى له هذه القدرة لم يستطع أن يخلق المشي، لأن الله تعالى سلب منه القدرة عليه. وأما على مذهب الأشعرية فالفعل وإن كان بميل العبد وكسبه وحبه له إلا أن خلقه وإيجاده بيد الله تعالى، فما لم يخلقه الله تعالى لا يوجد، وإن بذل العبد كلّ مساعيه له(49).

وقد طور أتباع الشيخ الأشعري وأصحابه مقالته في الكسب حتى صار له أكثر من قراءة، فذكر شارح المواقف أن المراد بكسب العبد للفعل عند الإمام عبارة عن: مقارنته لقدرته من غير أن يكون هناك منه تأثير ومدخل في وجوب الفعل سوى كونه محلا له"(50).

فبهذه القدرة الحادثة يكتسب الإنسان أفعاله، وذلك بأن يخلق الله تعالى في لحظة الفعل قدرة عليه مكتسبة من العبد مخلوقة من الرب، فيكون الفعل خلقا وإبداعا وإحداثا من الله وكسبا من العبد، لقدرته التي خلقها اللله له وقت الفعل لا قبله، والفرق بين الخلق والكسب عندهم: أن الخلق يستلزم إحاطة الخالق بالمخلوق من كل وجه، والكسب لا يستلزم ذلك(51).

ويتضح مما سبق أن الشيخ الأشعري وإن حاول أن ينتهج منهجا وسطا بين الجبر المطلق والحرية المطلقة، إلا أن محاولته تلك لم تكتب لها النجاح، وذلك لأن الشيخ الأشعري مال إلى الجبر وبقى قريبا منه إلى حد كبير(52)، إذ ما فائدة قدرة لا تؤثر في الفعل الإنساني؟ وما الفرق بين وجود هذه القدرة وعدمها مادام لا تأثير لها على الفعل لا خلقا ولا إيجادا؟ .

وبالرجوع إلى رأي بعض أئمة الأشاعرة كإمام الحرمين مثلا، نجد أنه قد انتهى الأمر به في النهاية بالإقتراب من الموقف المعتزلي، ويبقى الفرق بينه وبينهم في التسمية فقط، حيث إنه يسمي أفعال العباد كسبا لا خلقا وإيجادا. ولذلك يقول: " ولو اهتدت لهذا الفرقة الضالة- ويقصد المعتزلة- لما كان بيننا وبينهم خلاف، ولكنهم ادعوا استبدادا بالإختراع وانفرادا بالخلق والإبتداع"([53]). وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على تقربهم من مذهب المعتزلة في مسألة أفعال العباد، حتى ولو لم يعترف الخصم بذلك صراحة.

أما فيما يتعلق برأي الشيخ محمد طه الباليساني في المسألة فقد أشار (رحمه الله) أكثر من مرة في تفسيره "حسن البيان" وكذلك في كتبه الأخرى خصوصا " القول الوفي في شرح اللطف الخفي" إلى أن الرأي الراجح في المسألة هو قول أهل السنة والجماعة. ويظهر لمن دقق النظر في كلامه أن مراده من أهل السنة والجماعة هو مذهب السادة الأشاعرة.

49- حسن البيان، 38/1.

50- ينظر: الجرجاني، شرح المواقف، شرح المواقف للإيجي، مطبعة السعادة- مصر، ط:1، 1325ه- 1907م، 8/ 146، نشر الطوالع، ص: 432.

51 - ينظر: المقالات العشر في منهج علم الكلام وقضاياه، مكتبة الزهراء- مصر، د.ط، 1413هـ - 1993م، ص: 114.

52- يقول الإمام الأشعري: " إن أحداً لا يستطيع أن يفعل شيئاً قبل أن يفعله ...، وأنه لا خالق إلا الله، وأن سيئات العباد يخلقها الله، وأن أعمال العباد يخلقها الله عز وجل، وأن العباد لا يقدرون أن يخلقوا شيئاً" (مقالات الإسلاميين، ص: 291).

53 - العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، طبعة سنة: 1412ه- 1992م، ص: 48.

وفيما يلي يعض الأمثلة لكلام الشيخ الباليساني وهو يتكلم عن رأي أهل السنة والجماعة في مسألة أفعال العباد ومقصده من الوسطية التي تعتبر السمة البارزة لأهل السنة والجماعة عموما(54).

قال الشيخ (رحمه الله): وأهل السنة والجماعة يقولون بأن عمل العبد دائر بين إرادتين، الأولى: إرادة العبد وميله وسعيه للعمل، وإرادة الله لخلق ذلك العمل. فإذا إراد العبد الخير خلقه الله، وإذا أراد الشر خلقه له كما قال تعالى: ﴿وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلدُّنۡيَا نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَا وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ ٱلۡأٓخِرَةِ نُؤۡتِهِۦ مِنۡهَاۚ وَسَنَجۡزِي ٱلشَّٰكِرِينَ﴾[آل عمران: 145]، فثواب العبد مربوط بإرادة العبد وميله وسعيه للخير، وعقابه مربوط بإرادته للشر والمعصية، ولا ظلم في هذا، لأن الله تعالى قد خلق العبد وأعطاه القدرة على الخير والشر، وبين له الخير وجزاءه والشر وعقابه، وجعل الاختيار بيده فإذا أراد الخير خلقه له في الدنيا ثم يعاقبه يوم القيامة عليه لاختياره وميله ذلك، فمدار الثواب والعقاب إرادته للخير أو الشر.

وهم يفسرون قوله سبحانه: ﴿ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر: 31]، أي يخلق الله تعالى الضلال لمن يشاء من عباده وهم الذين يختارون ويريدون الضلال، ويخلق الهداية لمن يشاء من عباده وهم الذين يحبون ويسعون لها(55).

ثم حاول الرد على شبهة قد تطرح وهي: إذا جعل الله للعبد إرادة واختيارا، فهل يستقل العبد بتحصيل عمله وهل هو خالق لأفعاله كما يقول المعتزلة؟ وقد أجاب عن ذلك بقوله:

"يعتقد – بعض- الناس أنّ العبد مستقل في عمله ولا دخل لله تعالى في ذلك، وهذا مذهب القدرية، فأراد الله أن يرد على هذه المذهب أيضا فقال ﴿وَمَاكَانَ﴾ أي وما أمكن ﴿لِنَفۡسٍ أَن تُؤۡمِنَ إِلَّا بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾[يونس: 100]، وإرادته وخلقه، وبهذا ظهر حقيقة مذهب أهل السنة، وهو أن فعل العبد دائر بين إرادتين، إرادة العبد له وإرادة الله تعالى لخلقه، فالعبد يسعى ويريد، والله تعالى يخلق له، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ﴾[آل عمران: 145](56).

وقد أكد الشيخ على عدم استقلال العبد في أفعاله عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: 30]، فقال: "أي يشاء الله هدايتكم وفلاحكم وتنضم مشيئته تعالى إلى مشيئتكم، وهذا دليل على قول أهل السّنة والجماعة بأنّ عمل العبد دائر بين مشيئتين: مشيئة الله تعالى ومشيئة العبد، فمشيئة العبد هي مدار الثواب والعقاب ومشيئة الله تعالى هي مدار الخلق والإيجاد"(57).

ثم يبين الشيخ المسألة أكثر بقوله: إن الله تعالى قد خلق الإنسان وأعطاه العقل والتفكير، ونصب له الأدلة على وحدانيّته وحقيقة شريعته، ونبّه النّاس على ذلك، وأمرهم بالتفكير في الأدلة وبالإيمان والتّوحيد، وبشّرهم على الإيمان والتوحيد، وأنذرهم على انحرافهم عن ذلك، ثمّ جعل الاختيار بيدهم، فإن تفكّروا واختاروا الإيمان والتوحيد أراده الله ويسّره لهم في الدنيا، وأنعم عليهم بالجنّة في الآخرة، وإن اختاروا عدم التفكير والنّظر في الأدلة والبقاء على الشرك، أبقاهم الله على حالهم في الدّنيا ولا يجبرهم على التّوحيد، ويعذّبهم في الآخرة، لأنه أنذرهم على ذلك وأخبرهم بنتيجة كلّ من التوحيد والشرك(58).

---

54 - وفي بيان وسطية أهل السنة والجماعة قال الباليساني: " الجبرية يعتقدون أن لا قدرة للعبد أصلا، وأن القدرية يقولون إن للعبد قدرة تامة مستقلة بالإيجاد والإنتاج، ولكنا نخرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين"(القول الوفي، ص: 95).

55 - حسن البيان، ص: 2751/6.

56 - حسن البيا، 1094/3. قال الباليساني: إن الهدى والضلال منوطان باختيار العبد وإرادة الله تعالى له، فلا يجبر الله تعالى على واحد منهما ولا إستقلال للعبد في تحصيل أعماله (حسن البيان، 3/ 1072).

57- حسن البيان، 6/ 2771.

58- حسن البيان، 2262/5.

المذهب الثالث: الماتريدية

إذا كان الشيخ الأشعري قد حاول التوسط بين مذهب الجبر والإعتزال واتهم على إثر ذلك بميله إلى الجبر، وحاول أصحابه من بعده أن يطوروا مذهب شيخهم ليبعدوا عنه تهمة الجبر إلا أنهم لم ينجحوا في مساعيهم أيضا وذلك بسبب تقرب وجهة نظرهم من المعتزلة تارة ومن الجبرية تارة أخرى، وفي ضوء ذلك كله وفق الله تعالى الماتريدية إلى أن يسلكوا مسلكا وسطا سالما من وصمة التقرب إلى هذا أو ذاك.

في البداية أود الإشارة إلى أن التحدث عن مسألة أفعال العباد عند متقدمي الماتريدية تميزت بالوضوح والبساطة، حيث اتفقوا جميعا على أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، والعباد فاعلون لأفعالهم الاختيارية على الحقيقة، ومع أن اسم الفعل شامل عندهم لكل من أفعاله تعالى وأفعال العباد، إلا أنهم يفرقون بين فعل الله تعالى وفعل العبد من حيث: إن فعل الله تعالى يسمى خلقا لا كسبا، وفعل العبد يسمى كسبا لا فعلا(59).

وقد أشار الإمام أبي اليسر البزدوي إلى مجمل مذهب الماتريدية في هذه المسألة بقوله: أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، والله تعالى هو موجدها ومحدثها ومنشئها، والعبد فاعل على الحقيقة. وهو ما يحصل منه باختيار وقدرة حادثتين، هذا هو فعل العبد، وفعله غير فعل الله تعالى، لأن فعل الله تعالى هو الإيجاد والإحداث، وللعبد فعل محدث جائز الوجود(60) وليس منه إيجاد، كما أن إيجاد الله تعالى قديم، فيوجد هذا الفعل بإيجاد قديم وقدرة قديمة، والعبد يفعله بقدرة حادثة، وكل واحد من القدرتين متعلق بهذا الفعل، على معنى: أنه يظهر آثار قدرتهما في هذا الفعل(61).

وعلى ضوء ما ذكر فعند الماتريدية يجوز دخول مقدور واحد تحت قدرتين، وقد تحدث الإمام التفتازاني عن ذلك، وبين معنى الكسب عند أصحابه بقوله: أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب، وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق، والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين، لكن بجهتين مختلفتين، فالفعل مقدور لله بجهة الإيجاد، ومقدور للعبد بجهة الكسب، وهذا القدر من المعنى ضروري، وإن لم نقدر على أزيد من ذلك"(62).
وذهب متأخري الماتريدية إلى أن أفعال العباد وقدرتهم مخلوقة لله تعالى، وأن قدرة العبد غير مؤثرة لذاتها وإنما التأثير من الله تعالى بطريق جري العادة، ولكنها- أي: القدرة- محتملة للضدين(63)، بمعنى: أن نسبتها إلى الفعل والترك على حد سواء، وإرادة العبد هي التي ترجح أحدهما على الآخر، فالترجيح من العبد، والتأثير من الله تعالى(64).

59- الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية، ص: 111 وما بعدها.
60- أي: يستوي فيه الوجود والعدم، ولا يترجح أحد جانبي الوجود أو العدم إلا بمخصص هو واجب الوجود، في حين أن الله تعالى هو خالق كل شيء ولا يشاركه أحد في خلق شيء (الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية، ص: 111).
61- أصول الدين، تحقيق: د. هانز بيتر لنس، تعليق: د. أحمد حجازي السقا، المكتبة الأزهرية للتراث، 1424هـ_2003م، ص: 104، 111، بتصرف بسيط، وينظر: الصابوني، البداية من الكفاية، ص: 111- 112.
62- شرح العقائد النسفية، تحقيق وتقديم: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، ط:1، 1432هـ-2012م،ص: 84، وينظر: الصابوني، البداية من الكفاية في الهداية، ص: 113.
63- يقول الإمام أبي حنيفة (رحمه الله): إن الاستطاعة التي يعمل بها العبد المعصية هي بعينها تصلح لان يعمل بها الطاعة وهو معاقب في صرف الاستطاعة التي أحدثها الله تعالي فيه وأمره أن يستعملها في الطاعة دون المعصية"(الفقه الأبسط، وصية أبي حنيفة في التوحيد لعثمان البتي، العالم والمتعلم، ضمن كتاب العقيدة وعلم الكلام لمحمد بن زاهد الكوثري وعليه تحقيقه، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 2، 2009م، ص: 102.
64- ينظر: طاش كبري زادة، رسالة القضاء والقدر، ص: 58- 72.

يقول العلامة طاش كبري زادة: " إذا تحققت هذه التفاصيل، فقد تخلص عندك أن الحق هو التوسط بين الجبر والقدر، وأن الله تعالى هو الفاعل بالاختيار الكلي، والعبد مختار بالإختيار الجزئي،... وظهر لك أن الاختلاف بين الماتريدية والأشاعرة في أن لإرادة العبد مقارنة للفعل فقط عند الأشاعرة، وترجيحا للفعل عند الماتريدية"(65).

ومن خلال ما ذكر يتبين أن الأشاعرة ومتأخري الماتريدية اتفقتا على أن للإنسان كسبا، ولكنهما اختلفتا في تفسير معناه، فالكسب عند الأشعرية هو عبارة عن مقارنة القدرة الحادثة للفعل، من غير أن تكون لها تأثير في الفعل أصلا، بينما قال هؤلاء الماتريدية بأن للعبد اختيار في توجيه الإرادة الحادثة إلى الفعل أو تركه، وهذا التوجيه هو الكسب عندهم، فلإختيار العبد دور في فعله، ومادام العبد لم يختر فعلا من الأفعال الاختيارية فالله تعالى لا يخلقه، إذ لو كانت الأفعال بخلق الله تعالى ولم يكن للعبد قصد أو اختيار لبطلت قاعدة التكليف والمدح والذم والثواب والعقاب(66).
ولقد حاول الشيخ الباليساني في ختام حديثه عن هذه المسألة التوفيق بين الآراء الواردة أو إيجاد نقطة مشتركة تجمع من خلالها بين المذاهب الإسلامية المختلفة، وذلك من خلال إثبات أن الجميع كانوا يقصدون الخير فيما ذهبوا إليه وقالوا به، فكل فريق أراد أن ينزه الله تعالى من أن يوصف بالظلم أو العجز أوغير ذلك من الأوصاف التي لا تليق بذاته وصفاته سبحانه، فكل منهم اجتهد للوصول للحق والصواب ولكل مجتهد نصيب ولو أخطأ.
قال الشيخ الباليساني: ولكل واحد من هذه المذاهب أدلة عقلية ونقلية تمسك بها وقوى مذهبه بها وكل منهم أراد الخير من جهة تنزيهه تعالى، فالجبرية أرادوا تنزيه الله تعالى من أن يكون هناك موجد ومؤثر سواه. والمعتزلة أرادوا من خلال قولهم بخلق الانسان لفعله تنزيهه تعالى من أن يجبر أحدا على الضلال والعصيان ثم معاقبته على ذلك، واعتبروا ذلك ظلما يجب تنزيهه تعالى عن ذلك.
وأهل السنة والجماعة جعلوا عمل العبد بين إرادتين، إرادة العبد ليستحق بتلك الإرادة الثواب والعقاب لئلا يظن الجاهل أن الله ظالم، وإرادة الله تعالى وخلقه للعمل لئلا يكون أحد غير الله خالقا وموجدا، ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾[البقرة: 148](67)، ثم قال: " فمن أخطأ فله أجر واحد ومن أصاب فله أجران كسائر المجتهدين في الفروع والأحكام إلا أن قول أهل السنة والجماعة هو الصواب ،لأن فيه تنزيه الله تعالى عما يظنه البعض ظلما وتنزيهه عن أن يكون غيره خالقا، ولموافقته للقرآن الكريم"(68).

الخاتمة وأهم النتائج

تبين من خلال هذه الدراسة:

- أن الشيخ الباليساني يتفق مع أهل السنة والجماعة خصوصا السادة الأشاعرة في كسب الإنسان لأفعاله الاختيارية، ويرى أن هذه الأعمال مخلوقة لله تعالى وللعبد فيها كسب واختيار، وقد فسرو الاختيار بالميل

65- رسالة القضاء والقدر، ص: 72- 73.
66- البياضي، إشارات المرام، تحقيق وتعليق: يوسف عبد الرزاق، شركة ومكتبة المصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر- القاهرة، ط: 1، 1368ه- 1949م، ص: 296، ابن عذبة، الروضة البهية، ص: 26، جمال رجب سيدبي، في علم الكلام، منهج وتطبيقه، الطبعة الأولى، 1433هـ 2012م، ص: 136- 137. يقول التفتازاني: إننا نفرق بالضرورة بين حركة البطش وحركة الارتعاش، ونعلم بالضرورة أن الأول بيده دون الثاني، ولأنه لو لم يكن للعبد فعل أصلا، لما صح تكليفه، ولا ترتب استحقاق الثواب والعقاب على أفعاله، ولا إسناد الأفعال التي تقتضي سابقية القصد والاختيار إليه"(شرح العقائد النسفية، ص: 83).

67 - القول الوفي، ص: 227- 228.
68 - المصدر السابق، ص: 228.

النفسي أو القدرة الناقصة التي تكون مقارنة للفعل، فصرف هذا الاختيار إلى الخير هو محط الثواب وصرفه إلى الشر هو محط العقاب، وهذا هو معنى قولهم: الخلق لله والكسب للعبد.

- مع أن الشيخ الباليساني يرد على المعتزلة في قولهم أن هذه الأعمال مخلوقة بقدرة العبد ولا دخل لله تعالى فيها، وعلى أهل الجبر القائلين بأن هذه الأعمال مخلوقة لله تعالى ولا دخل للعبد فيها، غير أن ذلك لم يمنع الشيخ رحمه الله من أن ينصفهم حقهم، حيث ذكر أنهم إنما أرادوا بكلامهم تنزيه الباري سبحانه من العجز والظلم والجور، كما ويحمل كلامهم على أحسن محمل فيقول: وينبغي لمن رزقه الله بالأعمال الصالحة أن ينظر إلى نفسه بعين الجبر حتى لا يغتر بأعماله، ومن حق من ابتلى بالأعمال الفاسدة أن ينظر إلى نفسه بعين القدر حتى ينزجر ويتوب إلى الله تعالى.
- إذا كان الشيخ الأشعري قد حاول التوسط بين مذهب الجبر والإعتزال واتهم على إثر ذلك بميله إلى الجبر، وحاول أصحابه من بعده أن يطوروا مذهب شيخهم ليبعدوا عنه تهمة الجبر إلا أنهم لم ينجحوا في مساعيهم أيضا وذلك بسبب تقرب وجهة نظرهم من المعتزلة تارة ومن الجبرية تارة أخرى، وفي ضوء ذلك كله وفق الله تعالى غيرهم من أهل السنة إلى أن يسلكوا مسلكا وسطا سالما من وصمة التقرب إلى هذا أو ذاك.
- **والحق** أن ما ذهب إليه أهل الحديث والأثر مع متقدمي الماتريدية هو الأقرب إلى الحق والصواب وإلى روح الشريعة الإسلامية الغراء، إذ هما أكثر توفيقا من غيرهما من المذاهب الإسلامية في التوسط السليم بين الجبر المطلق والحرية المطلقة، وفي التفريق بين فعل الله تعالى وفعل العبد في الآيات التي تنسب جميع الأفعال إلى الله تعالى بما فيهم أفعال العباد، والآيات التي تنسب الفعل إلى العبد.

فكونه تعالى خالقا لأفعال العباد لا يمنع من أن يكون للعبد حرية في الاختيار وقدرة مؤثرة مخلوقة للرب تحمله مسؤولية الأفعال التي يقوم بها حقيقة، وذلك لأن الله تعالى خالق كل شيء، وهو الذي خلق الأسباب والمسببات، ومن هنا كان الله تعالى خالقا لأفعال العباد حقيقة، ومن جهة أخرى فإن في العبد قدرة مؤثرة في أفعاله كتأثير سائر الأسباب في مسبباتها، ومن هنا كان العبد فاعلا لفعله حقيقة لا مجازا، ومن هنا أيضا كان الثواب والعقاب وكانت الأوامر والنواهي.

المصادر والمراجع

أولا: مؤلفات الشيخ الباليساني:

- الباليساني (محمد بن طه بن علي 1415هـ):
حسن البيان في تفسير القرآن، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط:1، 1438هـ- 2017م.
القول الوفي في شرح اللطف الخفي، مخطوط لم يطبع بعد، عندي نسخة مصورة من النسخة الخطية المحفوظة من مكتبة نجل الشيخ د. أحمد الباليساني.
من كيَم؟ من أنا؟، الشيخ محمد طه الباليساني، مسودة مخطوطة ، محفوظة في مكتبة ابنه د. أحمد الباليساني.

ثانيا المراجع العامة:

- ابن تيمية (تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن الحراني ت: 728ه):
مجموعة رسائل والمسائل، تعليق وتخريج : السيد محمد رشيد رضا، لجنة التراث العربي، د. ط، د. س.
- ابن حنبل (أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ت: 241هـ):
مسند الإمام أحمد ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: 1، 1421 هـ - 2001 م.
- ابن قيم الجوزية (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي ت: 751ه):
شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق وتعليق: عصام فارس الحرستاني، تخريج الأحاديث: محمد إبراهيم الزغلي، دار الجيل - بيروت، ط: 1، 1417 هـ - 1997م.
- ابن ماجة (محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ت: 275ه):

سنن ابن ماجة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط – وآخرون، دار الرسالة العالمية، ط: 1، 1430 هـ -2009م.
- ابن منظور (أبو الفضل، جمال الدين: محمد بن مكرم بن على بن منظور الإفريقي المصري ت: 711ه):
لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط: 1، 1968م.
- أبو حنيفة (النعمان بن ثابت الكوفي ت: 150هـ):
الفقه الأبسط، وصية أبي حنيفة في التوحيد لعثمان البتي، العالم والمتعلم، ضمن كتاب العقيدة وعلم الكلام لمحمد بن زاهد الكوثري وعليه تحقيقه، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 2، 2009م.
- أبو عذبة (الحسن بن عبد المحسن ت: بعد 1172ه):
الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية، دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد، الطبعة الأولى، 1322هـ.
- الأشعري (أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ت: 324ه):
الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: د. فوقية حسن محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط: 1، 1397هـ_1977م.
مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز- بمدينة فيسبادن- ألمانيا، ط: 3، 1400 هـ - 1980 م.
- الأصفهاني (أبي الثناء شمس الدين بن محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني ت: 749هـ):
مطالع الأنظار على طوالع الأنوار للبيضاوي،، طبع الكتاب مع المتن ومعه حاشية السيد الشريف الجرجاني، في مكتبة دار الكتبي، ط: 1، 1428هـ- 2008م، وهو نسخة مصورة عن نسخة المطبعة الخيرية بقاهرة سنة: 1323هـ.
- الآمدي (سيف الدين، علي بن أبي علي بن محمد بن سالم ت: 631ه):
- البزدوي (أبو اليسر محمد بن محمد بن عبد الكريم البزدوي ت: 493هـ):
- أصول الدين، تحقيق: د. هانز بيتر لنس، تعليق: د. أحمد حجازي السقا، المكتبة الأزهرية للتراث، 1424هـ_2003م.
- البغدادي (عبد القاهر بن طاهر التميمي ت: 428ه):
الفرق بين الفرق، تحقيق: محمد فتحي النادي، دار السلام، القاهرة، ط: 1، 2010م.
- البياضي (كمال الدين أحمد الحنفي ت 1097هـ)، إشارات المرام، تحقيق وتعليق: يوسف عبد الرزاق، شركة ومكتبة المصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر- القاهرة، ط: 1، 1368ه- 1949م.
- التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر بن محمد ت: 739ه):
شرح العقائد النسفية، تحقيق وتقديم: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، ط:1، 1432هـ- 2012م.
- الجرجاني (علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني ت: 816):
شرح المواقف للإيجي، مطبعة السعادة- مصر، ط:1، 1325ه- 1907م.
التعريفات، دار الكتب العلمية،-بيروت – لبنان، ط: 1، 1403هـ/ 1983م.
- الجويني (إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد ت: 478):
العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، طبعة سنة: 1412ه- 1992م.
- الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي البغدادي (282ه)
مسند الحارث (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث)، تحقيق، د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1413هـ – 1992م.
- حسن محمود عبد اللطيف الشافعي (الدكتور):
لمحات من الفكر الكلامي، دار البصائر- القاهرة، ط: 1، 1431ه- 2010م.
- السفاريني (شمس الدين محمد بن أحمد بن سالم الحنبلي ت: 1188هـ):

لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، مؤسسة الخافقين، دمشق، ط: 2، 1402هـ_1982م.
- الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم ت: 548ه)،
الملل والنحل، تحقيق : محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت ، 1404ه.
- الصابوني (أبو عبد الله أحمد بن محمود الصابوني ت: 580هـ):
البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، تحقيق: د. فتح الله خليف، دار المعارف، د. ط، 1969م.
- طاش كبري زاده (المولى عصام الدين أبو الخير أحمد بن مصطفى ت: 968ه):
رسالة القضاء والقدر، اعتنى به: محمد زاهد جول، منشورات الجمل، ط: 1، 2008م.
- طاهر ملا عبدالله البحركي:
- ميژووي زانایاني كورد (تاريخ علماء الكرد)، ، 133/3، ط/1، مطبعة ئاراس، 2010م.
- الطبراني (سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني ت: 360هـ)
- المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية – القاهرة، ط: 2، 1404ه.
- عبد الله الفرهادي
- والأكليل في محاسن أربيل، ط/1، كردستان -أربيل، 1422هـ.
- عبد الجبار (القاضي، أبي الحسن أحمد بن خليل الهمداني ت: 415ه):
- شرح الأصول الخمسة، تعليق: الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق وتقديم: الدكتور عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة: مصر، 1416ه – 1996م.
- - عبد الفتاح أحمد الفاوي (الدكتور):
- مقدمة المقالات العشر في منهج علم الكلام وقضاياه، مكتبة الزهراء- مصر، د.ط، 1413هـ - 1993م.
- علي سامي النشار (الدكتور):
- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، دار المعارف، ط: 8، د.ت.
- عمرو فسيق الداعوق:
المرشد المفيد إلى علم التوحيد، دار البشائر الإسلامية- بيروت، ط: 1، 1428ه- 2007م.
- عواد بن عبد الله المعتق:
المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، مكتبة الرشد- الرياض، ط: 2، 1416هـ- 1995م.
- فرغلي سيد عرباوي (الدكتور):
تجديد المنهج في العقيدة الإسلامية، دار الآفاق العربية، مصر، ط: 1، 2008م.
- القاري (علي بن سلطان محمد القاري ت: 1014هـ):
منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر، وعليه: التعليق الميسر على شرح الفقه الأكبر للشيخ وهبي سليمان غاوجي، دار البشائر الإسلامية، ط: 1، 1419ه- 1998م.
- قحطان عبد الرحمن الدوري (الدكتور)
المذاهب الإسلامية ومدارسها، كتاب ناشرون، ط: 6، 1437هـ- 2016م.
- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي ت: 671هـ):
الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة
الطبعة: الثانية، 1384هـ - 1964م.
- محمد السيد الجليند (الدكتور):
الإمام ابن تيمية وموقفه من قضية التأويل، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية- القاهرة، 1393ه- 1973م.
محاضرات في العقيدة الإسلامية، ، دار الهاني- القاهرة، د.ط، د.س.
- محمد زاهد الكوثري:

الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط: 1، 2005م.
المرعشي (محمد بن أبي بكر المرعشي المعروف بساجقلي زاده ت: 1145ه):
شرح طوالع الأنوار من مطالع الأنظار للإمام البيضاوي، تحقيق: محمد يوسف إدريس، دار النور المبين للدراسات والنشر- الأردن، ط: 1، 1434هـ- 2013م.

- المقبلي (صالح بن مهدي 1108ه):
العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، د.م، مصر، ط:1، 1328ه.
- الملاحمي (محمود بن محمد الخوارزمي):
الفائق في أصول الدين، حققه وقدم له وعلق عليه: د. فيصل بدير عون، دار الكتب والوثائق القومية- مصر، 1431هـ- 2010م.